CD/PV.1199

26 January 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وتسعة وتسعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الأربعاء، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ماريوس **غرينيوس** ..... (كندا)

(A) GE.12-62979 071112 071112

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلِن افتتاح الجلسة العامة ١١٩٩ لمؤتمر نزع السلاح.

وأودّ في البداية أن أعرب عن ترحيبي الحار بضيفنا الموقر اليوم، السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة. وإن حضوره معنا في هذا اليوم لدليل واضح على الأهمية التي يوليها ليس لعمل هذه الهيئة الموقرة فحسب، بل أيضاً لمسألة نزع السلاح بوجه عام. وقبل أن أعطي الكلمة للأمين العام، أود أن أحيطكم علماً بأنه، وبسبب شدة ضيق برنامج الأمين العام (الذي يسمح له أن يبقى معنا إلى الساعة الرابعة عصراً فقط)، فإنني أنوي تعليق الجلسة العامة الرسمية مباشرة بعد انتهائه من كلمته لتمكينه من عقد جلسة نزع السلاح غير الرسمية. وبعد اختتام الجلسة غير الرسمية، سأستأنف الجلسة العامة الرسمية مجدداً لتمكين الوفود من تناول الكلمة وفقاً لقائمة المتحدثين. وأود أن أشدد على أن الجلسة غير الرسمية مع الأمين العام للأمم المتحدة ستكون مفتوحة للأعضاء والمراقبين فقط. والآن، يسعدني ويشرفني أن أدعو السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، لتناول الكلمة.

السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة (*تكلم بالفرنسية*): إنه لشرف كبير أن أتحدث إلى مؤتمر نزع السلاح. وأشكركم على استضافتي للمرة الثالثة منذ توليت منصب الأمين العام. وأنا موجود معكم اليوم لأعرب لكم عن ثقتي في أن هيئتكم هذه تتمتع بإمكانية هائلة لأداء دور محفز لدفع برنامج عمل نزع السلاح قدماً. ولكنني موجود معكم اليوم أيضاً لأناشدكم مجدداً أن تكونوا على قدر هذه الإمكانية – ومن ثم الاستجابة لتطلعات المجتمع الدولي.

لقد أحدثنا، في السنوات العديدة الماضية، زخماً كبيراً – زخم اكتسبناه بشق الأنفس – يمكننا بل يجب علينا أن نمضي قدماً على أساسه. وستكون السنوات القليلة القادمة حاسمة. فإما أن نتمكن من الدفع قدماً إلى الأمام بشأن حظر الانتشار النووي ونزع السلاح، أو مواجهة خطر النكوص إلى الوراء. ولهذا السبب جعلت مسألتي نزع السلاح وحظر الانتشار من أولوياتي للعام القادم. وكما قلت للجمعية العام قبل أسبوعين، إذا أردنا أن نتخذ الزخم الحالي منطلقاً للمضي قدماً، فإننا نحتاج إلى أعمال ملموسة أكثر مما أنجزنا حتى الآن.

(*تابع حديثه بالإنكليزية*)

وآمل بصدق أن يكون مؤتمر نزع السلاح هو من يبادر بهذه الأعمال مرة أخرى. فينبغي للآلية العالمية المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح أن تنجز أكثر وبسرعة أكبر. وأدعوكم أن تكونوا مصدر الأمل الأول في مجال نزع السلاح لعام ٢٠١١.

إن مؤتمر نزع السلاح هو ذلكم المكان المكرس بلا منازع للجهود الدولية للحد من التسلح. فمنذ إنشائه، لم تكن للمؤتمر سوى مهمة واحدة. وبوصفه المحفل المتعدد الأطراف الأوحد للتفاوض بشأن نزع السلاح، فقد تمكن من إيجاد معاهدات شكلت علامات فارقة ساعدت على تعزيز الأمن الدولي، وأثبت في الوقت نفسه أن التعاون المتعدد الأطراف كفيل بتحقيق المصالح العالمية والوطنية على حد سواء.

على أن سجل إنجازات المؤتمر تشوبه سمة الجمود التي صبغت أعماله على مدى أكثر من عقد من الزمن. وقد باتت مصداقية هذه الهيئة على المحك الآن. ولن يؤدي استمرار الجمود سوى إلى تهديد مستقبل هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف.

وقد لاحت بارقة أمل في الأفق قبل سنتين تقريباً عندما دفع الشعور بالأزمة المؤتمر، برئاسة الجزائر، إلى اعتماد برنامج عمل بتوافق الآراء. وقد كان هذا الصدع الظاهري في جدار الجمود، والذي تأتى بعد فترة قصيرة جداً من خطابي إليكم في المرة الأخيرة، مشجعاً للغاية. فقد بدا بمثابة اختراق حقيقي وكان هناك توقع بأن يمكِّن المؤتمر، بعد طول انتظار، من إنجاز ولايته والشروع في المفاوضات.

ولسوء الحظ، لم ينفذ برنامج عمل دورتكم لعام ٢٠٠٩، وأنهى المؤتمر دورته لعام ٢٠١٠ دون الشروع في عمله الجوهري. وقد شكل ذلك خيبة أمل كبرى. كيف لا وقد بدا أن ثمة انفصالا بين مؤتمر نزع السلاح والتطورات الإيجابية الأخيرة في مجال نزع السلاح وحظر الانتشار.

فمن جهة، حققت الدول تقدماً مرحباً به في مسائل شتى تؤثر تأثيراً مباشراً على البيئة الأمنية العالمية: فقد اتخذت خطوات لتعزيز الأمن النووي، ويتوقع أن تتخذ المزيد من هذه الخطوات. وعقدت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠ مؤتمراً استعراضياً ناجحاً، كان الأول من نوعه في ظرف ١٠ سنوات. وبدأت بعض الجهود الثنائية المهمة تؤتي ثمارها على نحو ما رأينا فيما يتعلق بالمعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت).

بيد أنه، من جهة أخرى، لم يضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور يذكر أو لم يضطلع بأي دور على الإطلاق في هذه التطورات. ففي الوقت الذي تشهد فيه مبادرات الدول والمجتمع المدني حِراكاً، تظل هذه الهيئة تراوح مكانها. وبسبب هذا المأزق الذي آل إليه المؤتمر، قررتُ دعوة اجتماع رفيع المستوى للانعقاد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بهدف إعطاء نفس جديد لعمل المؤتمر ودفع مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف قدماً. وقد دعاني مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار أيضاً لعقد هذا الاجتماع.

ولا يخفى عليكم جميعاً أن العديد من وزراء الخارجية وغيرهم من القادة السياسيين رفيعي المستوى قد أعربوا في ذلك الاجتماع عن قلقهم البالغ إزاء عجز مؤتمر نزع السلاح عن تجاوز خلافاته وساندوني في حثه على الشروع في عمله الجوهري في عام ٢٠١١. وقد أجمع المشاركون في الاجتماع أيضاً على التأكيد على أن تشكيل مؤتمر نزع السلاح من عدد محدود من الأعضاء ميزة، شأنه شأن قاعدة التوافق. على أنه يتعين على أعضاء المؤتمر التسليم بأن هذه الميزة يستتبعها تحمل المسؤولية.

والرسالة التي يراد توجيهها ههنا واضحة وهي أن هذه السنة ينبغي ألا تكون سنة أخرى من الجمود كالمعتاد، ويجب ألا يكون بإمكان دولة واحدة أو دولتين من الوقف، إلى ما لا نهاية، حجر عثرة أمام مسار المؤتمر. وفضلاً عن ذلك، يجب ألا نغامر بحمل دول على اللجوء إلى ترتيبات بديلة خارج مؤتمر نزع السلاح.

إن مستقبل مؤتمر نزع السلاح بين أيديكم. وتقع عليكم، أنتم الأعضاء، مسؤولية اتخاذ القرار، فإما أن يكون على مستوى تطلعات المجتمع الدولي أو تحمل العواقب. وفي الاجتماع المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ذكرت أيضاً أن برنامج العمل المعتمد بالتوافق في عام ٢٠٠٩ يظل القاسم المشترك الأكبر.

وعليه أقترح، مرة أخرى، أن يعتمد المؤتمر في مطلع دورة عام ٢٠١١ برنامج عمل أو أي اقتراح مماثل آخر يمكن أن يتفق عليه المؤتمر لاحقاً بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، أرحب بالبيان المشترك الصادر في الأسبوع الماضي في واشنطن العاصمة عن الرئيس الصيني ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤكدين فيه دعمهما للشروع قريباً في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.

إن استمرار هذا الانسداد له عواقب وخيمة على الأمن الدولي. فكلما طال هذا الانسداد زاد خطر التهديد النووي – من الترسانات الموجودة، وانتشار هذه الأسلحة، وإمكانية امتلاكها من قبل الإرهابيين. ويتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يجد السبيل لمواصلة عمله الذي لا يقدر بثمن. وعليه أن يركز على النهوض بالأهداف العالمية ذات الأبعاد الكونية بحق. ويتعين عليه أن يؤدي ما عليه لتعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح. كما يتعين عليه ألا يسمح بأن يكون العقد القادم عقداً ضائعاً ثانياً للمؤتمر.

ومن جهتي، فقد طلبت من مجلسي الاستشاري لشؤون نزع السلاح بأن يجري استعراضاً شاملاً للمسائل التي أثيرت في الاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك إمكانية إنشاء فريق رفيع المستوى من شخصيات مرموقة للنظر بوجه خاص في سير مؤتمر نزع السلاح. وسأطلعكم عما يستجد في هذا الشأن أولاً بأول.

إن العالم في انتظار خطوة واحدة جريئة يتخذها مؤتمر نزع السلاح، ولكن هذه الخطوة تتطلب عملاً جماعياً منكم، أعضاء المؤتمر. فالجهود المتعددة الأطراف لا تزال تثبت جدواها إلى حد كبير في التصدي للتحديات والتهديدات العالمية الشديدة التنوع. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يواكب وتيرة آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف العالمية. وأدعوكم إلى طرح خلافاتكم جانباً؛ ولنهب لخدمة المصلحة العالمية ولنبني عالماً أكثر أمناً.

وفيما يتعلق بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، من المعلوم أن هناك في مؤتمر نزع السلاح تأييد شبه كامل للتفاوض بشأن هذه المعاهدة. وبينما لا يزال يراود العديد من الأعضاء أمل لإجراء مفاوضات رسمية لهذا الغرض في المؤتمر، ألمح عدد من الأعضاء في الآونة الأخيرة إلى ضرورة استكشاف إمكانية اللجوء إلى ترتيبات بديلة.

وأتساءل إن كان بإمكانكم البدء بعملية تشاورية غير رسمية كخطوة أولى قبل الاتفاق على إطلاق مشاورات رسمية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ضمن مؤتمر نزع السلاح. ويمكن أن يكون ذلك العمل مجرد مسار أولي لتوعية الواحد منكم الآخر ولبناء الثقة فيما بينكم، وهو ما من شأنه أن يهيئ وييسر مسار التفاوض الرسمي بمجرد اعتماد المؤتمر برنامج عمله.

(تابع حديثه بالفرنسية)

وقبل أن أختم كلمتي هذه، أود أن أعرب عن امتناني للسيد سيرجي أوردزونيكيدزه، ممثلي الشخصي والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الذي سيترك المنظمة قريباً. وأعرب له بهذه المناسبة عن تقديري الشديد له على ما تحلى به من مهنية وتفان طوال الفترة العصيبة التي خدم فيها المنظمة.

وتفضلوا بقبول تمنياتي الخالصة لكم بالتوفيق في عملكم.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على البيان الذي قدمه للمؤتمر. والآن أرفع الجلسة الرسمية لإفساح المجال لعقد الجلسة غير الرسمية للأعضاء والمراقبين فقط.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥؛ واستؤنفت الساعة ١٦/٤٥.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: زملائي الأعزاء، أعلن الآن استئناف الجلسة العامة. ولدينا بند وحيد لتناوله ولدينا أيضاً متحدث واحد على القائمة – وربما أكثر، لا بل واحد فقط. ولكن، قبل إعطاء الكلمة للمتحدث الوحيد على القائمة، آمل أن يتخذ المؤتمر الإجراء اللازم بشأن الطلبات الإضافية الواردة من دول غير أعضاء للمشاركة في أعمال دورة عام ٢٠١١. وترد هذه الطلبات في الإضافة ١ للوثيقة CD/WP.563، وهي بين أيديكم.

ونظراً لعدم وجود أي تعليق على هذه الطلبات، أعتبر أن المؤتمر قد قرر دعوة هذه الدول إلى المشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر.

وقد تقرر ذلك.

وبخصوص وجود متحدثين إضافيين في هذا اليوم، أعتقد أننا أجرينا تبادلاً قيّماً للآراء مع الأمين العام للأمم المتحدة؛ وأود الآن أن أعطي الكلمة لسفير صربيا للتحدث باسم المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب في مؤتمر نزع السلاح. لكم الكلمة، سيادة السفير.

السيد زفيكيتش (صربيا) *(تكلم بالإنكليزية)*: السيد الرئيس، باسم المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب في مؤتمر نزع السلاح، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وإننا نتمنى لكم التوفيق في توجيه المؤتمر ليتمكن قريباً من اعتماد وتنفيذ برنامج عمل يعالج بإنصاف وبالتساوي جميع الموضوعات المتعلقة بنزع السلاح. وتعرب المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب عن استعدادها لدعم جميع أعضاء فريق الرؤساء الستة لهذا العام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد أوردزونيكيدزه، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، على ما بذلاه من جهد وعلى مساهمتهما في سبيل إعطاء نفس جديد لعمل مؤتمر نزع السلاح.

وكما ذُكر من قبل، فإن هذا العام يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للمؤتمر. وقد بُذلت في العام الماضي جهود لدعم عمل المؤتمر، منها على سبيل المثال عقد أول مؤتمر ناجح لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ظرف ١٠ سنوات، وعقد الاجتماع الرفيع المستوى في نيويورك، واتخاذ الجمعية العامة قرارات بهذا الشأن، وإقرار معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت). وجميع هذه المبادرات تشير مرة أخرى إلى الحاجة الملحة لأن يبدأ المؤتمر عمله في أقرب وقت ممكن من أجل تلبية التطلعات الدولية.

وقد كان العام الماضي عاماً حافلاً أيضاً بالنسبة للدول المشاركة بصفة مراقب في المؤتمر. وهذا الاهتمام المكثف في عمل المؤتمر دليل على مدى أهميته للأمن العالمي. وكان ذلك هو عامنا الأول كمجموعة؛ ونحن نقدر الدعم الإيجابي الذي تلقيناه من الأعضاء في المؤتمر ونتطلع لاستمرار دعمهم لنا في هذا العام. ونغتنم هذه الفرصة أيضاً لنشكر العديد من الدول الأعضاء في المؤتمر، مثل تلك المنتمية إلى حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي، التي تحدثت في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي وأيّدت توسيع عضوية المؤتمر. وقد تناول محضر الاجتماع الذي أعده الرئيس مسألة الدعم هذه بوضوح.

إننا نقدر الحاجة إلى أن يبدأ المؤتمر عمله الجوهري في أقرب فرصة ممكنة، إلا أننا نرى أن النظر بالتوازي مع ذلك في مسألة العضوية أمر ممكن ولن يشغل المؤتمر في شيء. وفي هذا الصدد، نحث المؤتمر على تعيين مقرر خاص يعنى بمسألة عضوية المؤتمر في عام ٢٠١١، على غرار ما جرى في السابق. وسوف يُنظر إلى مثل هذا التعيين على أنه خطوة في سبيل الشروع في مناقشة جادة بشأن هذه المسألة المهمة دون الحكم مسبقاً عما ستفضي إليه من نتائج. ونعتقد أن هذا المؤتمر يملك الإرادة والقدرة على القيام بذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر سفير صربيا على بيانه باسم المجموعة غير الرسمية للدول المشاركة بصفة مراقب في مؤتمر نزع السلاح. ألفت انتباهكم أنني قلت، في بياني الذي ألقيته أمس فيما يتعلق بأولوياتي، إننا سنستمر في التشاور بشأن مسألة توسيع العضوية. هل هناك من يرغب في تناول الكلمة الآن؟ وإلا، نكون بهذا قد أنهينا عملنا لهذا اليوم.

ستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الغد، ٢٧ كانون الثاني/يناير على الساعة العاشرة صباحاً. ولدينا بالفعل عدد من المتحدثين المسجلين على القائمة، منهم السيدة روز غوتمولر، مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون مكتب تحديد الأسلحة والتحقق والامتثال، التي ستلقي كلمة أمام المؤتمر. ولدينا أربعة أو خمسة متحدثين آخرين على القائمة.

وإذا لم تكن لدينا أعمال أخرى يمكننا رفع هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.